مبادئ الاقتصاد الذكى

مايرا بوفينيتش وإليزابيث م. كينج
Mayra Buvinic and Elizabeth M. King

حيث إنه لم يتبق سوى ثمانى سنوات فحسب لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، ويركز المجتمع العالمى على ما يتم القيام به لتخفيض الفقر إلى نصف المستويات التى كان عليها فى ١٩٩٠، فى التاريخ المرتقب فى عام ٢٠١٥، وللوفاء بالأهداف الأخرى المتعددة، بما فى ذلك تحسين الصحة والتعليم (انظر الإطار ١). ولكن لا يزال الهدف الثالث من أهداف التنمية الثمانية للألفية التى وضعتها الأمم المتحدة، والذى يدعو إلى علاج نواحى التفاوت والتباين بين الجنسين وإلى تمكين المرأة، يبدو بعيدا على الرادار.

ولزيادة التركيز على الهدف الثالث أهميتها الحاسمة لأنه - على الرغم من قيمته فى حد ذاته باعتباره أحد أهداف التنمية المهمة - فهو عامل رئيسى لتحقيق أهداف عديدة أخرى، مثل التعليم الابتدائى الشامل (هدف الألفية الإنمائية الثانى) وتخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة (هدف الألفية الإنمائية الرابع)، وإحداث تحسينات فى صحة الأمهات (هدف الألفية الإنمائية الخامس)، وتخفيض احتمالات العدوى بفيروس ومرض الإيدز (هدف الألفية الإنمائية السادس).

وفضلا عن هذا، فإن زيادة المساواة بين الجنسين (انظر الإطار ٢ فى ص ١١) يمكن أن تساعد أيضا فى تخفيض أعداد الفقراء (هدف الألفية الإنمائية الأول) وتشجيع النمو - بشكل مباشر، عن طريق تعزيز مشاركة النساء فى القوى العاملة وزيادة كلا من الإنتاجية والإيرادات، وبشكل غير مباشر من خلال الآثار المفيدة.

لتمكين المرأة من السيطرة على رأس المال البشرى من الأطفال وعلى رفاهتهم (انظر الشكل ١). والأدلة التجريبية على هذه الفوائد واضحة لأى شك. إذ أن النساء العاملات وسواء أصحاب المهن الحرة أو من يعملن بأجر، يساعدن أسرهن المعيشية على الهروب من ربقة الفقر. واحتمالات مواجهة النساء للعوائق فى الوصول إلى أسواق الائتمان أكبر منها بالنسبة للرجال، ولكن عندما تكون النساء هن اللائى يقمن بالاستخدام المباشر للائتمان بدلا من الرجال، ترتفع آثار الائتمان على كثير من مقاييس رفاهة الأسرة. وعندما تتلقى النساء تعليما أكثر، فإن العائد لا يتدفق عليهن فقط، بل ينساب أيضا إلى الجيل التالى. وعندما تتمتعن بسيطرة أكبر فى موارد الأسرة، فإن احتمال قيامهن بتخصيص موارد أكبر للغذاء وصحة وتعليم الأطفال، أكبر منه بالنسبة للرجال وهى نتيجة تم التوصل إليها فى مجموعة متنوعة من البلدان، مثل بنجلاديش التى توفر للنساء فرصا أكبر

هناك الكثير الذى يتعين عمله للنهوض بالقدرة الاقتصادية للمرأة.

الإطار ١

ما هى أهداف الألفية الإنمائية؟

فى سبتمبر ٢٠٠٠ اتفق قادة العالم فى قمة الأمم المتحدة للألفية على مجموعة من الأهداف المحددة بإطار زمنى قابلة للقياس لمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية، وتدهور البيئة والتمييز ضد المرأة. إذ احتلت هذه الأهداف مكان الصدارة فى جدول الأعمال العالمى. ويطلق عليها الآن أهداف الألفية الإنمائية.

والأهداف الثمانية لعام ٢٠١٥ هى:

١- تخفيض الفقر المدقع والجوع الشديد بمقدار النصف
٢- تحقيق التعليم الابتدائى الشامل
٣- تمكين النساء من أسباب القوة وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء
٤- تخفيض الوفيات دون سن الخامسة بنسبة الثلثين
٥- تخفيض وفيات الأمهات عند الولادة بنسبة ثلاثة أرباع
٦- القضاء على انتشار الأمراض، لا سيما فيروس نقص المناعة المكتسب ومرض الإيدز والملاريا
٧- ضمان استدامة البيئة
٨- إنشاء شراكة عالمية للتنمية، لها أهداف بالنسبة للمساعدة والتجارة وتخفيف عبء الدين.

للحصول على التعليم، والوصول إلى الأسواق (العمل، والأرض والائتمان) وإلى التكنولوجيا الحديثة، وتمنحهن قدرا أكبر من السيطرة على موارد الأسرة والذى غالبا ما تتم ترجمته إلى زيادة الرفاهة لهن ولأسرهن. وبالنسبة للنساء وأسرهن، ومجتمعاتهن فإن هذه هى مبادئ الاقتصاد الذكى.

ويفحص هذا المقال التقدم الذى تحقق حتى الآن نحو تحقيق الهدف الثالث للألفية الإنمائية كما ينظر فى الطرق التى يمكن من خلالها للسياسات أن تحدث فرقا. ويقيس المساواة بين الجنسين فى نواحى الحقوق، والموارد، والتعبير، فى ثلاثة مجالات: الأسرة المعيشية، والاقتصاد والأسواق، والمجتمع (انظر الشكل ٢). إن الطريق لا يزال طويلا وممتد لبلوغ هدف الألفية الإنمائى الثالث. والخطوة الأولى المهمة فى هذا الاتجاه هى تحسين المؤشرات والبيانات الرسمية المستخدمة فى رصد التقدم.

التقدم نحو تحقيق الهدف الثالث

إذن كيف يتم قياس التقدم نحو تحقيق هذا الهدف الثالث؟ فى البداية، نقول إن هناك هدفا رسميا: «القضاء على التفاوتات بين الجنسين فى التعليم الابتدائى والثانوى، ويفضل أن يتم ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق ذلك على كافة المستويات التعليمية فى وقت لا يتأخر عن عام ٢٠١٥». هذا بالإضافة إلى أن هناك أربعة مؤشرات رسمية تتعلق بالقيد فى المدارس، ومحو الأمية، والوظائف والتعبير (انظر الجدول ١). وهى توفر معا نظرة عاجلة مهمة، وإن لم تكن كاملة، عن التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

القيد بالمدارس. بفضل الجهود العالمية لتحقيق هدف التعليم الابتدائى الشامل (الهدف الثانى للألفية الإنمائية) ارتفع قيد البنات فى كافة المستويات التعليمية ارتفاعا كبيرا. فبحلول عام ٢٠٠٥، حقق ٨٣ بلدا ناميا (من بين ١٠٦ بلدان توافرت عنها بيانات) الهدف المباشر الثالث للألفية الإنمائية الخاص بالمساواة بين الجنسين فى معدلات القيد بالتعليم الابتدائى والثانوى (انظر الجدول ٢). وبصفة عامة، فإنه لا يزال اثنان وعشرون بلدا على طريق تحقيق الهدف الثالث بحلول عام ٢٠١٥– منها ١٦ بلدا فى أفريقيا جنوب الصحراء، و٩ دول هشة (من بين ١٤ دولة هشة تتوافر عنها بيانات). وصورة القيد فى التعليم العالى أكثر تعقيدا. إذ تتخلف معدلات القيد للنساء عن الرجال فى ٦٣ بلدا (من ١٣٠ بلدا تتوافر عنها بيانات)، ولكنها تتجاوز معدلات قيد الرجال فى ٦٥ بلدا. وحيث تحقق البنات معدلات قيد عالية جدا فى التعليم الابتدائى والثانوى، ترتفع احتمالات استمرار البنات فى التعليم العالى عنها بالنسبة للأولاد ـ وهذه هى الحال فى أمريكا اللاتينية والكاريبى وشرق آسيا. وفى هذه البلدان لا توجد عادة أى عوائق اجتماعية كبيرة أمام استمرار الفتيات فى التعليم، بينما يواجه الشبان مشكلة الاختيار بين الاستمرار فى التعليم وكثير من الفرص الأخرى للعمل بأجر بعد الانتهاء من التعليم الثانوى، بدرجة أكبر مما تواجهه الفتيات.

معرفة القراءة والكتابة. هناك أدلة على ارتفاع معدلات معرفة القراءة والكتابة وتحقيق درجة أعلى من المساواة بين الجنسين فى مرحلة الشباب (١٥–٢٤ سنة). إلا أن الفجوات بين الجنسين مازالت موجودة: حيث تقدر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن من بين نحو ٣٧ مليونا من الشباب الأميين فى العالم، تبلغ نسبة الإناث من بينهم ٦٣ فى المائة منهم ونسبة معرفة القراءة والكتابة بين الإناث إلى الذكور هى الأقل فى أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا ـ وهى أقاليم وضع الإناث فيها غير موات فى التعليم الابتدائى والثانوى.

الجدول ١

نظرة عاجلة جزئية

لاتوفر المؤشرات الحالية المستخدمة لقياس التقدم نحو الهدف الثالث للألفية الإنمائية صورة غير كاملة عما يتم تحقيقه.

الأسرة المعيشية	الاقتصاد والأسواق	المجتمع
نسبة قيد البنات إلى الأولاد فى التعليم الابتدائى والثانوى والعالى.	نسبة النساء اللاتى يعملن فى وظائف بأجر فى المجتمع غير الزراعى.	نسبة المقاعد التى تشغلها النساء فى المجالس النيابية القومية.
نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الإناث إلى الذكور فى الأعمار من ١٥ – ٢٤ عاماً.		

المصدر: الأمم المتحدة.

الشكل ١

آثار مركَّبة

يمكن أن تساعد المساواة بين الجنسين على تخفيض أعداد الفقراء وتشجيع النمو بتشكيلة متنوعة من الطرق.

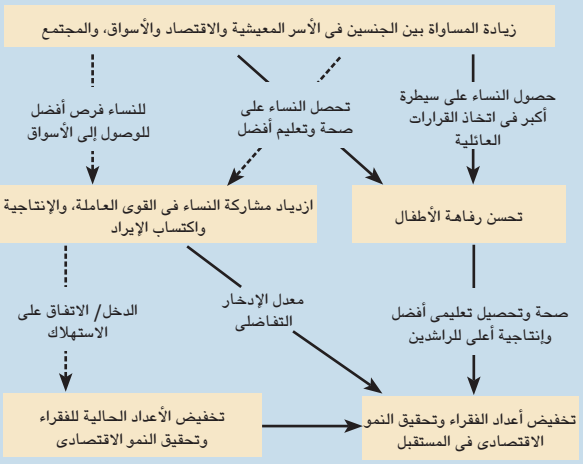

المصدر: هيئة موظفى البنك الدولى.

الشكل ٢

مجالات التحسين

إن زيادة المساواة بين الجنسين، فضلا عن مساعدتها فى تحسين حياة الأفراد، يمكن أن تساعد فى تعزيز الأداء الكلى للاقتصاد.

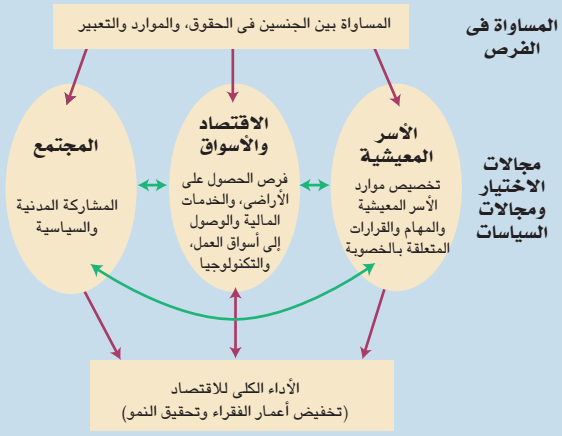

المصدر: هيئة موظفى البنك الدولى.

الوظائف. ارتفع نصيب النساء فى العمالة بأجر فى غير الزراعة فى كافة الأقاليم فى خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٥ (انظر الشكل ٣). ففى عام ٢٠٠٥. كانت حصة النساء فى العمالة فى غير الزراعة هى الأعلى فى أوروبا ووسط آسيا (٤٧ فى المائة) وكانت هى الأدنى فى جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠ فى المائة). ومع ذلك، فمن الصعب مقارنة الاتجاهات والأنماط فى هذا المؤشر عبر البلدان، دون أن يؤخذ فى الاعتبار حجم العمالة غير الزراعية فى البلد بالنسبة لإجمالى العمالة. ومغزى الحصول على درجة مواتية فى هذا المؤشر فى البلد الذى يقل حجم القطاع غير الزراعى فيه أقل بالنسبة للنساء، منه فى بلد به قطاع غير زراعى كبير.

التعبير. فيما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٥ شهدت جميع الأقاليم فيما عدا أوروبا ووسط آسيا وشرقيها وجودا متزايدا للنساء فى المجالس النيابية القومية، خاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية والكاريبى. ومع ذلك فلم يتجاوز متوسط النسبة ٢٠ فى المائة (انظر الشكل ٣).

الحاجة إلى مؤشرات جديدة

على الرغم من نفع هذه المؤشرات، إلا أنها تقصر عما هو مطلوب لقياس مدى التقدم فى تحقيق الهدف الثالث للألفية الإنمائية. كما أنها لا ترصد العناصر الرئيسية للمساواة بين الجنسين مثل النتائج الصحية ونواحى التفاوت فى فرص الحصول على الموارد الإنتاجية مثل الأرض، والائتمان، والتكنولوجيا. وهى فى قياس مدى تقدم الإناث بالنسبة إلى الذكور، أفضل منها فى قياس ما إذا كان يتم تمكين الإناث من تحقيق حياة أفضل. ومن الصعب تفسير التغيرات فى المؤشرات التى تقوم على أساس نسب المساواة بدون إدراك المستويات المطلقة لتلك المؤشرات. لاحظ أن البيانات الخاصة بنسبة ما والقيم المطلقة التى تقوم على أساسها النسبة، سواء أكانت خاصة بالذكور أم الإناث كافية لبيان القيمة المطلقة الأخرى. وعندما تزيد النسب للإناث إلى الذكور، فقد يكون هذا نتيجة لارتفاع درجات الإناث أو هبوط درجات الذكور. ولا ريب أن ارتفاع معدلات قيد الإناث بالمدارس أو معرفة القراءة والكتابة يحظى بالترحيب، إلا أن هبوط معدلات قيد الذكور أو معرفتهم بالقراءة والكتابة ليس كذلك.

وفضلا عن هذا، فإن المؤشرات على المستوى القومى ـ سواء أكانت نسب المساواة أو المستويات المطلقة ـ قد تخفى أوجها ضخمة لعدم المساواة بين المجموعات. فعلى سبيل المثال، فإن البيانات عبر البلدان تظهر أن التفاوت فى معدلات القيد بالمدارس الخاصة بين الأولاد والبنات، أكبر كثيرا فى المناطق الريفية عنه فى المناطق الحضرية. وبالفعل، هناك مصادر أخرى للاستبعاد إلى جانب نوع الجنس، وهذه المصادر يمكنها أن تفاقم عدم المساواة بين الجنسين والعكس بالعكس.

ولهذه الأسباب، اقترح تقرير الرصد العالمى لعام ٢٠٠٧ ـ وهو تقرير سنوى يصدره صندوق النقد الدولى بالاشتراك مع البنك الدولى يرصد التقدم فى الوفاء بأهداف الألفية الإنمائية ـ الاعتماد الفورى لخمسة مؤشرات إضافية (انظر الجدول ٣). وتفى هذه المؤشرات، التى تعتبر استكمالا للمؤشرات الرسمية الخاصة بالهدف الثالث للألفية، بثلاثة معايير: إتاحة البيانات (تغطية قطرية واسعة)، والارتباط القوى بين تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو، والإذعان لتدخل السياسات. وقد تم الاستغناء عن المؤشرات التى كانت تفى بالمعايير الثلاثة ولكنها كانت ترتبط بالمؤشرات الأخرى بدرجة عالية. وبينما توفر المؤشرات الإضافية المتعلقة بالأسواق (مدى إتاحة الائتمان مثلا) والمتعلقة بالمجتمع (مثل التعبير فى الشئون السياسية الخاصة بالمجتمعات والمحليات) صورة أكثر اكتمالا عن المساواة بين الجنسين، فإن عدم إمكان توافر بيانات تم جمعها بطريقة قابلة للمقارنة وفى الوقت المناسب فى جميع البلدان النامية يجعل هذا غير مجد فى الوقت الحالى.

ويضيف تفكيك الأهداف الأخرى للألفية الإنمائية وفقا لنوع الجنس معلومات قيمة عن المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، فإن معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة أعلى عادة

الجدول ٢

درجة النجاح

بحلول عام ٢٠١٥، ستحقق معظم البلدان، باستثناء أفريقيا، معدلات القيد فى التعليم الابتدائى والثانوى.

	الهدف المحقق فى عام ٢٠٠٥	على طريق تحقيق الهدف فى عام ٢٠١٥	متخلف عن المسار أو غير مرجح تحقيق الهدف فى ٢٠١٥	البيانات غير موجودة	الإجمالى
أفريقيا جنوب الصحراء	١٠	١	١٦	٢١	٤٨
شرق آسيا والمحيط الهادىء	١٣	صفر	صفر	١١	٢٤
أوروبا ووسط آسيا	٢٢	صفر	١	٤	٢٧
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢٧	صفر	صفر	٤	٣١
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٨	صفر	٣	٣	١٤
جنوب آسيا	٣	صفر	٢	٣	٨
الإجمالى	٨٣	١	٢٢	٤٦	١٥٢
منه: بلدان هشة	٥	صفر	٩	٢١	٣٥

المصدر: تقديرات البنك الدولى باستخدام البيانات الخاصة بمعدلات القيد فيما بين أوائل التسعينيات وعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.
ملحوظة: العمود الذى يظهر البلدان التى لاتتوافر عنها بيانات يشير إلى أعداد البلدان التى ليس بها بيانات سواء عند بداية الفترة أم فى نهايتها، أو فى كليهما.

الجدول ٣

نظرة عاجلة أكثر اكتمالا

مؤشرات إضافية موصى بها للهدف الثالث للألفية الإنمائية.

الأسرة المعيشية		الاقتصاد والأسواق
تعديلات فى المؤشرات الرسمية أهداف الألفية الإنمائية	مؤشر إضافى	مؤشر إضافى
معدل اتمام التعليم الابتدائى للبنات والأولاد (الهدف الثانى)[١]	النسبة المئوية للبنات الفئة العمرية ١٥ – ١٩ عاما من الأمهات أو الحوامل بالطفل الأول[٢]	معدلات المشاركة فى القوى العاملة من النساء والرجال من الفئة العمرية ٢٠ – ٢٤ سنة والفئة ٢٥ – ٤٩[٢] سنة
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة للبنات والأولاد (الهدف الرابع).		
النسبة المئوية للعمر الإنجابى للنساء، وشركائهن فى الجنس، ومدى استخدام موانع الحمل الحديثة (الهدف السادس).		

المصدر: هيئة موظفى البنك الدولى.
[١] أوصى به مجموعة فريق العمل الخاصة المعنى بالتعليم والمساواة بين الجنسين، والتابع لمشروع الأمم المتحدة للألفية.
[٢] لايزال موضع نظر من الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء لبحث أهداف التنمية الألفية.

بالنسبة للأولاد عنها بالنسبة للبنات، فى البلدان التى لا يوجد فيها قدر كبير من التمييز ضد البنات، بسبب الفروق البيولوجية بين الجنسين وفى البلدان الأربع المشهورة بالتزام المساواة بين الجنسين (الدانمرك، وفنلندا، والسويد، والنرويج) تتراوح نسبة الإناث إلى الذكور ما بين ٠,٨١ و٠,٨٨ وعلى النقيض من ذلك، فإن معدل وفيات الإناث دون الخامسة فى إقليم جنوب آسيا لا تبلغ فحسب ضعف المعدل عليه فى الأقاليم النامية الأخرى، فيما عدا أفريقيا جنوب الصحراء، بل إن نسبة الإناث إلى الذكور أعلى منها فى أى إقليم آخر وتتجاوز إلى حد كبير المدى المشهود فى البلدان الاسكندنافية. وتظهر منطقة شرق آسيا نسبة للإناث إلى الذكور تثير القلق مصحوبة بمعدلات للوفيات دون الخامسة قليلة إجمالا (انظر الشكل ٤).

وتتضمن التحديات التى تواجه تطوير الهدف الثالث للألفية الإنمائية ما يلى:

- سد الفجوات فى الرفاهة (الصحة والتعليم) والفرص المتاحة للبنات والنساء المحرومات بسبب جنسهن وكذلك بسبب العنصر والعرق والطبقة والموقع؛
- إعطاء الأولوية لتحسين المساواة بين الجنسين ورصدها وتمكين النساء من أسباب القوة فى أفريقيا جنوب الصحراء، التى تتخلف على الدوام فى معظم المجالات مقيسة بالهدف الثالث للألفية الإنمائية؛
- إيلاء اهتمام خاص للقضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة فى الدول الهشة التى يعرقل بطء التقدم الاقتصادى والنزاعات، التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.
- النهوض بعملية جمع وتحليل البيانات المفصلة حسب الجنسين بصورة كبيرة، لقياس التقدم فى تحقيق الهدف الثالث للألفية الإنمائية بدقة أكبر وعلى نحو أكثر اكتمالا. وتتوافر بيانات المؤشرات الرسمية الخاصة بالهدف الثالث للألفية الإنمائية عن ٥٩ بلدا فقط من بين ١٥٤ بلدا عن الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، بل إن عددا أقل من البلدان لديه بيانات مسلسلة زمنيا تسمح بتتبع المؤشرات على مر الزمن. أما بالنسبة لقائمة المؤشرات الرسمية والموسعة التى تم بحثها هنا، فإن ٤١ بلدا فقط لديها بيانات عن نفس الفترة، وهو ما يحد لحد كبير من القدرة على رصد التقدم، والتعلم من حالات النجاح، وأخيرا اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمارات والسياسات.

شكل ٣

اكتساب أرض جديدة

تحقق النساء تقدما فى أقاليم كثيرة فى الحصول على وظائف خارج قطاع الزراعة وفى الفوز بمقاعد فى المجالس النيابية

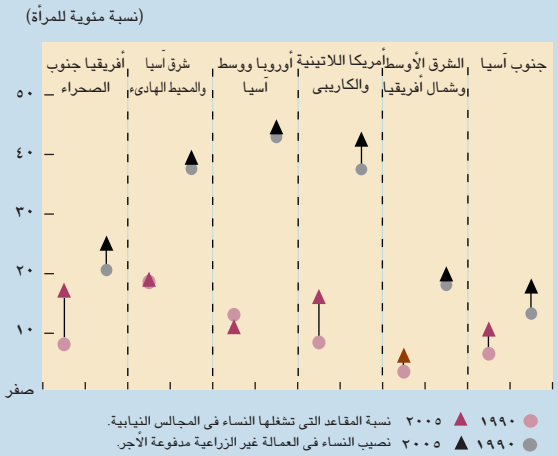

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولى. تم حساب المتوسطات الإقليمية باستخدام القيمة الأسبق فيما بين ١٩٩٠ – ١٩٩٥ وآخر قيمة فيما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥. وتم ترجيح المتوسطات بنسبة ارتفاع سكان البلد فى ٢٠٠٥.

سياسات تشجيع المساواة بين الجنسين

لتشجيع المساواة بين الجنسين، فإن السياسات لابد أن تتناول أوجه عدم المساواة فى الحقوق، والموارد، والتعبير. وفى كثير من الحالات، يكون المطلوب هو سياسات لإزالة العوائق الخاصة بنوع الجنس، وبهذا يتم ضمان مساواة أكبر للذكور والإناث. وفى حالات أخرى، يتطلب الأمر مثلا سياسات موجهة لنوع الجنس توفر حوافز إضافية لمزيد من الاستثمار فى رأس المال البشرى للبنات، لمواجهة أوجه عدم المساواة الأولية بين الذكور والإناث. بل إنه حتى البلدان ذات الدرجة الضعيفة فى المساواة بين الجنسين طفقت تعتمد طائفة من السياسات تحقق عملا أفضل.

«إن زيادة المساواة بين الجنسين فى الحصول على الفرص، والحقوق والتعبير يمكن أن تؤدى إلى أداء اقتصادى أكفأ وإلى مؤسسات أفضل».

النهوض بالمساواة فى الحقوق. ألغت البلدان مرتفعة الأداء بصفة عامة القوانين التمييزية التى تقضى بمعاملة مختلفة للرجال عنها للنساء، فى حين لم يقم بذلك كثير من البلدان منخفضة الأداء. وفى البلدان منخفضة الأداء تعامل النساء عادة فى قانون الأسرة باعتبارهن قاصرات، ومثال ذلك أنهن لا يستطعن نقل جنسيتهن إلى الأطفال، وخياراتهن فى العمل، والقدرة على امتلاك أصول إنتاجية مقيدة بشكل مباشر أو غير مباشر.

هذا بالإضافة إلى أنه فى حين قام كثير من البلدان مرتفعة ومنخفضة الأداء بسن إصلاحات تشريعية أو دستورية لتحقيق المساواة لكل من الرجال والنساء، فإن لدى البلدان مرتفعة الأداء أطرا مؤسسية أكثر قوة تمكنها من إنفاذ تلك

شكل ٤

محاباة الأولاد

لاتزال معدلات وفيات الإناث دون الخامسة مرتفعة على نحو مثير للقلق فى كل من جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء

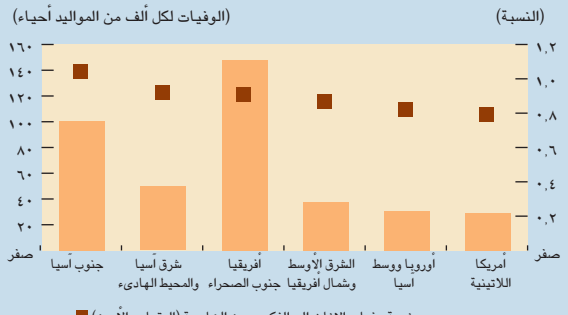

المصدر: *World Bank, World Population Prospects* (2004).

الإطار ٢

ماذا تعنى بالمساواة بين الجنسين ؟

يشير تقرير عن التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٦ المعنى بالمساواة والتنمية، إلى عدم المساواة بين الجنسين باعتباره «الفخ البدائى لعدم المساواة». إذا تقيد الاختلافات الشديدة بين الرجال والنساء فى إمكانية الحصول على الأصول والفرص فى كثير من البلدان النامية حرية الاختيار الأساسية للنساء، ولها آثار سلبية على رفاهة أطفالهن وأسرهن ومجتمعاتهن. وترسخ الاختلافات عدم المساواة وهى غير عادلة (البنك الدولى ٢٠٠٥).

والمساواة بين الجنسين، لا تعنى بالضرورة تساوى النتائج لكل من الذكور والإناث، ولكنها تعنى التساوى فى الحصول على «الفرص التى تسمح للناس بمواصلة الحياة التى يختارونها بمحض إرادتهم، وتجنب أوجه الحرمان الشديد فى النتائج» - أى المساواة بين الجنسين فى الحقوق والموارد والتعبير (البنك الدولى ٢٠٠١، البنك الدولى ٢٠٠٥). والمساواة فى الحقوق تشير إلى المساواة فى ظل القانون، سواء أكان عرفيا أم تشريعيا، وتشير المساواة فى الموارد إلى المساواة فى الفرص، بما فى ذلك المساواة فى الحصول على الاستثمارات فى رأس المال البشرى، وغيره من الموارد الإنتاجية، والوصول إلى الأسواق. وتعكس المساواة فى التعبير القدرة على التأثير والمشاركة فى الحوار السياسى وفى عملية التنمية.

القوانين. وكثير من التغييرات القانونية التى تضمن المساواة فى الحقوق بين الرجال والنساء حديثة تماما، وهو ما يؤكد حقيقة أن التغييرات القانونية غالبا ما تتبع التغير الاجتماعى وتعكسه وتصور الباكستان هذا الارتباط الوثيق بين التغيرات الاجتماعية والقانونية. فقد سن مجلسها الوطنى قانون حماية المرأة فى نوفمبر ٢٠٠٦، بعد كثير من الجدل والخلاف. وإذ أزال القانون الاغتصاب من دائرة اختصاص القوانين الإسلامية فقد جعل الاغتصاب جريمة تخضع للعقاب بموجب قانون العقوبات الوطنى. وعلى الرغم من الانخفاض العام فى الدرجة التى تتمتع بها باكستان فى المساواة بين الجنسين، فإنها حسنت نسب التساوى بين الجنسين بدرجة كبيرة فى التعليم الثانوى والعالى، وزادت تمثيل النساء فى البرلمان من ١٠ فى المائة إلى ٢٢ فى المائة فى خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٣. والأرجح أن هذه المكاسب هى التى أعدت المسرح للموافقة على القانون.

التمكين من المساواة فى فرص الحصول على الموارد. الاستثمارات فى رأس المال البشرى والقائمة على أساس استيعاب قضايا الفروق بين الجنسين تعتبر مسألة مركزية فى تشجيع المساواة بين الجنسين، والبلدان منخفضة الأداء التى لديها سياسات تعليمية مقدامة تسير على الطريق القويم. فعلى سبيل المثال، حققت ملاوى زيادة ملموسة فى نسب المساواة بين الجنسين على كافة مستويات التعليم بفضل مجانية التعليم الابتدائى الشاملة (١٩٩٤) والتركيز بصفة خاصة على انتظام البنات فى الدراسة على حد سواء.

ويرتبط عدد من العوامل بتوفير فرص أكبر للنساء فى القوى العاملة. ففى البلدان الأوروبية التى تمر بمرحلة انتقال، تعتبر المساواة بين الجنسين من تراث السياسات الحكومية الصريحة التى أكدت على التوظيف باعتباره حقا وواجبا بالنسبة إلى الرجال والنساء على حد سواء. وبعد مضى سنوات من الانتقال إلى اقتصاد السوق، يبدو أن النساء فى هذه البلدان مازلن يحافظن على وضعهن فى سوق العمل، على الرغم من الشعور بالقلق من عوائق الحصول على الموارد الإنتاجية، والقيود التى تفرضها الواجبات المنزلية والأسرية تمنع النساء فى وسط أوروبا وشرقها من التمتع بالمزايا الكاملة للتحرر الاقتصادى.

وفى بلدان أمريكا اللاتينية التى تسجل أرقاما قياسية فى معدلات مشاركة الإناث فى العمالة بأجر، لا يبدو أن الارتفاع فى عمالة النساء فى التسعينيات كان نتيجة لسياسات حكومية محددة أو نتيجة للنمو الاقتصادى (نظرا لحدوثه على الرغم من انتشار الركود الاقتصادى فى المنطقة فى أثناء التسعينيات). وبدلا من ذلك، يبدو أن هذا الارتفاع يرتبط بتغيرات عميقة فى دور النساء فى الأسرة المعيشية وزيادة التعليم، وتأخر سن الزواج، وانخفاض الخصوبة. إلا أن العوامل الثقافية والاجتماعية يمكن أن تقوض أو تدعم أثر التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد. وتقيد المعايير الثقافية عن دور النساء خارج البيت، على ما يبدو اختيارات النساء بالنسبة للعمالة فى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولولا هذا لحققت مستويات مرتفعة لانتظام الإناث فى الدراسة.

توفير المساواة فى حرية التعبير. يمكن عزو زيادة تمثيل النساء فى المجالس النيابية فى عديد من الدول مباشرة إلى الجهود الحكومية الإيجابية. وهناك بلدان بهما تمثيل مرتفع للنساء فى المجالس النيابية هما الأرجنتين وكوستاريكا، اعتمدا قوانين للحصص لتمثيل النساء فى المجالس النيابية فى أوائل التسعينيات. وفى الأرجنتين، فإن النسبة الحالية لعضوية النساء فى الكونجرس الوطنى هى أعلى نسبة تم الوصول إليها - ٤٢ فى المائة فى مجلس الشيوخ و٣٣ فى المائة فى البرلمان. ويبدو أن القوانين الخاصة بتحديد الحصص، على الرغم من عيوبها، تساعد فى تدعيم مكاسب النساء فى التمثيل البرلمانى، وبدونها تصبح مكاسب النساء معرضة للتذبذب الشديد. وقد اتبعت بلدان أخرى هذه السياسة بأشكال متنوعة، كما حدث فى الهند، والفلبين ورواندا، وأوغندا.

* * * * *

وتتحقق المنافع طويلة الأجل لهذه السياسات وغيرها والخاصة بتشجيع المساواة بين الجنسين بتكلفة فى الأجل القصير. ويتضمن ذلك النفقات التى تتحملها الموازنة لوضع السياسات وتهيئتها ورصد التقدم فى تحقيق الهدف الثالث للألفية الإنمائية. وبالإضافة إلى هذا، قد تكون هناك تكلفة سياسية واقتصادية فى الأجل القصير. ومع ذلك، ففى الأجل الطويل، يمكن لزيادة المساواة بين الجنسين فى الوصول إلى الفرص والحقوق وحرية التعبير أن تؤدى إلى كفاءة أكبر فى الأداء الاقتصادى وإلى مؤسسات أفضل، مع تحقيق منافع ديناميكية فى الاستثمار والنمو. إن المبررات التى تدعو إلى الاستثمار فى الهدف الثالث للألفية الإنمائية، مبررات قوية - وهى ليست سوى اتباع مبادئ الاقتصاد الذكى. ■

ماريا بوفينيس تعمل مديرة قطاع نوع الجنس والتنمية، بالبنك الدولى. وتعمل إليزابيث م . كينج مديرة للبحوث فى فريق بحوث اقتصاديات التنمية بالبنك الدولى.

يعتمد هذا المقال إلى حد كبير على الفصل الثالث من تقرير الرصد العالمى لعام ٢٠٠٧ الذى قام بتأليفه كل من ماريا بوفينيتش وإليزابيث م. كينج وأندرو موريسون ونيستا سينها.

المراجع:

World Bank, 2001, Engendering Development: Through Gender Equality in Rights, Resources and Voice *(New York: Oxford University Press)*.

———, *2005*, World Development Report 2006: Equity and Development *(New York: World Bank and Oxford University Press)*.